الجامع الأزهر فى التاريخ

وصف الجامع :

الجامع فى شكله الحاضر بناء فسيح يقوم علـــى أرض مـــساحتها ١٢٠٠٠ متر مربع يحيط به سور مربع الشكل تقريبا و به ثمانية أبواب .

والأزهر له خمس مآذن مختلفة الطراز لأنها بنيت فـــى عـــصور متفاوتة وكان للأزهر عشرة محاريب أزيل أربعة و بقى الآن ستة تتفـــاوت فى الجمال و الإتقان .

للأزهر ثلاث قباب أجملها و أكبرها تلك التى تقوم فوق المدرســـة الجوهرية و يزين الجامع الأزهر ٣٨٠ عمودا من الرخام الجميل .

يعد جامع الأزهر أول عمل معماري أقامه الفاطميون فـــي مـــصر، وأول مسجد أنشئ في مدينة القاهرة التي أسسها جوهر الـــصقلي لتكـــون عاصمة للدولة الفاطمية، وقد بدأ جوهر في إنشائه في (٢٤ مـــن جمـــادى الأولى ٣٥٩ هـــ = ٤ من إبريل ٩٧٠م)، ولما تم بناؤه افتتح للصلاة فـــي (٧ من رمضان ٣٦١ هـــ = ٢٢ من يونيو ٩٧١م).

أصبحت قاهرة المعز لدين الله عاصمة الثقافة فى العالم الإســـلامي بفضل الأزهر الشريف فقد كان جامع وجامعة على مـــر العـــصور وكـــان الحارس الأول لثقافة الإسلام وتقاليده .

ولم يكن يُعرف منذ إنشائه بالجامع الأزهر، وإنما أطلق عليه اسم " جامع القاهرة " ، وظلت هذه التسمية غالبة عاليه معظم سنوات الحكم الفاطمي، ثم توارى هذا الاسم واستأثر اسم الأزهر بالمسجد فأصبح يعرف بالجامع الأزهر، وظلت هذه التسمية إلى وقتنا الحاضر، وغدا من أشهر المؤسسات الإسلامية على وجه الأرض.

ويردد المؤرخون أسبابا مختلفة لإطلاق اسم الأزهر على جامع الفاطميين الأول في مصر، ولعل أقواها وأقربها إلى الصواب أن لفظة الأزهر مشتقة من الزهراء لقب السيدة فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، التي كانت الدولة الفاطمية تنتسب إليها، ومن ثم أطلق على جامع القاهرة اسم الأزهر؛ تيمنًا باسم السيدة فاطمة الزهراء.

بناء جامع الأزهر :

استغرق بناء الجامع عامين. وأقيمت فيه أول صلاة جمعة في ٧ رمضان ٣٦١ هـ/٩٧٢م. وقد سمي بالجامع الأزهر نسبة إلى السيدة فاطمة الزهراء التي ينتسب إليها الفاطميون. وفي سنة ٣٧٨هـ/٩٨٨م جعله الخليفة العزيز بالله جامعة يدرس فيها العلوم الباطنية الإسماعيلية للدارسين من أفريقيا وآسيا. وكانت الدراسة بالمجان. وأوقف الفاطميون عليه الأحباس للإنفاق منها على فرشه وإنارته وتنظيفه وإمداده بالماء، و رواتب الخطباء والمشرفين والأئمة والمدرسين والطلاب.

وكان تصميم الأزهر وقت إنشائه يتألف من صحن تحفّه ثلاثة أروقة، أكبرها رواق القبلة، وعلى الجانبين الرواقان الآخران، وكانت

مساحته وقت إنشائه تقترب من نصف مسطحه الحالي، ثم ما لبث أن أضيفت مجموعة من الأبنية شملت أروقة جديدة، ومدارس ومحاريب ومآذن، غيرت من معالمه الأولى، وأصبح معرضًا لفن العمارة الإسلامية منذ بداية العصر الفاطمي.

ولعل أول عمارة أدخلت على الأزهر هي التي قام بها الخليفة الفاطمي الحافظ لدين الله، حيث زاد في مساحة الأروقة؛ وأقام قبة حافلة بالنقوش الجصّية البارزة لا تزال قائمة حتى اليوم.

وفي حوالي ٤٠٠ هجرية/١٠٠٩ ميلادية جدد الحاكم بأمر الله الأزهر، وأوقف عليه الأوقاف، ثم تبعه من بعده أهل الخيرات فأصبح يعتمد على أوقاف عظيمة، وفي عام ٤٢٧ هجرية/١٠٣٥ ميلادية جُدد الجامع الأزهر في خلافة المستنصر بالله معد بن الظاهر لإعزاز دين الله، ثم اقتفى أثره حفيده الآمر بأحكام الله الذي تولى الخلافة سنة ٤٩٥ هجرية/١١٠١ ميلادية فأحدث في الأزهر تجديدًا شاملاً، ولما انقضت الدولة الفاطمية كانت مساحة الأزهر ١٣٠٠٠ ذراع، أي أقل من نصف المساحة الحالية، وقد أصبحت اليوم ٢٦٣٣٣ ذراعًا أي حوالي ١٢٠٠٠ متر مربع.

الأزهر في العهد الأيوبى :

وبعدما تولي صلاح الدين سلطنة مصر منع إقامة صلاة الجمعة به وذلك لأن صلاح الدين الأيوبى أتى بالمذهب السني إلى مصر وكان الفاطميين على المذهب الشيعى ولإختلاف الآذان من المذهب السنى إلى المذهب الشيعى واختلاف طريقة الصلاة أمر بوقف إقامة الصلاة يوم

الجمعة به إلى أن جعله جامعا سنيا. وأوقفت عليه الأوقاف وفتح لكل الدارسين من شتي أقطار العالم الإسلامي. وكان ينفق عليهم ويقدم لهم السكن والجراية من ريع أوقافه، وكانت الدراسة والإقامة به بالمجان .

غير أن الأزهر شهد انتكاسة في العصر الأيوبي، وفقد بريقه الذي لازمه في عهد الفاطميين، وكان الأيوبيون يعملون على إلغاء المذهب الشيعي، وتقوية المذهب السني بإنشاء مدارس لتدريس الحديث والفقه، فاجتذبت الشيوخ والأساتذة وطلاب العلم، في الوقت الذي قل الإقبال فيه على الأزهر، وأصيبت الحركة العلمية فيه بالشلل، فانزوى بعد أن أهمله الأيوبيون القائمون على الحكم، غير أن هذا العلة التي أصابته لم تدم كثيرًا، فاسترد الأزهر عافيته في العصر المملوكي، واستعاد مكانته السابقة باعتباره معهدًا علميًا راقيًا، وأصبحت تدرس فيه المذاهب السنية، وانقطعت صلته بما كان يدرس فيه من قبل.

الأزهر في العصر المملوكي :

اعتنى السلاطين بالأزهر بعد الإهمال الذي لحقه في العصر الأيوبي، وحين تولى السلطان الظاهر بيبرس حكم مصر؛ عادت صلاة الجمعة للأزهر، وجمع الأمير عز الدين أيدمر –وهو من أمراء دولة بيبرس– الحلي وبعض ما تبدد من أوقاف الأزهر، وانتزعه من أيدي غاصبيه، ثم جدد سقوف الجامع وتبليطه، وكان للأمير بدر الدين بيلبك الخازندار الظاهري يد محمودة في هذا التجديد، فأنشأ رواقًا كبيرًا أوقف عليه المزارع والعقارات، واشترط أن ينفق ريعها على من ينقطع في هذا الرواق

لقراءة القرآن الكريم وإسماع كتب السنة المحمدية، وتدريس فقه الإمام الشافعي، وكان هذا الرواق هو أول أروقة التدريس بالأزهر، وبداية تحوله إلى جامعة مرموقة دوليًّا.

وكان الأمير "عز الدين أيدمر" أول من اهتم بالأزهر، فقام بتجديد الأجزاء التي تصدعت منه، ورد ما اغتصبه الأهالي من ساحته، وجمع التبرعات التي تعينه على تجديده، فعاد للأزهر رونقه وبهاؤه ودبت فيه الحياة بعد انقطاع، واحتفل الناس بإقامة صلاة الجمعة فيه في يوم (١٨ من ربيع الأول سنة ٦٦٥ هـ = ١٩ من نوفمبر ١٢٦٦م).

ثم قام الأمير "علاء الدين طيبرس" نقيب الجيوش في عهد الناصر محمد قلاوون بإنشاء المدرسة الطيبرسية سنة (٧٠٩ هـ = ١٣٠٩م)، وألحقها بالجامع الأزهر، وقرر بها دروسًا للعلم، وقد عني هذا الأمير بمدرسته فجاءت غاية في الروعة والإبداع المعماري. وتأنق في رخامها وتذهيب سقفها، وفرشها ببسط منقوشة بشكل المحاريب، وجعل في المدرسة خزانة كتب.

ولم تكد تمضي ثلاثون سنة على هذه العمارة حتى أنشأ الأمير علاء الدين آقبغا سنة (٧٤٠ هـ = ١٣٤٠م) – وهو من أمراء السلطان الناصر محمد بن قلاوون – المدرسة الأقبغاوية، وهي على يسار الداخل من باب المزينين، وأنفق عليها أموالا طائلة حتى جاءت آية في الجمال والإبداع، وبخاصة محرابها البديع، وجعل لها منارة رشيقة. وجعل لها مئذنة هي إحدى مآذن الأزهر الخمس حاليًا.

ثم أنشأ الأمير جوهر القنقبائي خازندار السلطان الأشرف برسباي مدرسة ثالثة عُرفت باسم المدرسة الجوهرية، وتقع في الطرف الشرقي من المسجد، وتشتمل على أربعة إيوانات على الرغم من صغر مساحتها، أكبرها الإيوان الشرقي، وبه محراب دقيق الصنع، وتعلو المدرسة قبة جميلة.

ولم تتوقف العمارة في الجامع الأزهر في عهد المماليك الجراكسة، فى عهد السلطان قايتباي المحمودي سنة (٨٧٣ هـ = ١٤٦٨م) وهو قايتباي المحمودي الأشرفي، ثم الظاهري، أبو النصر، سيف الدين، سلطان الديار المصرية، من المماليك البرجية، أي (ملوك الجراكسة) .

ولد السلطان قايتباى المحمودى سنة ٨١٥ هـ ـ ١٤١٢ م، وكان من المماليك، واشتراه الأشرف برسباي بمصر صغيرًا من الخوجه محمود سنة ٨٣٨هـ، وصار إلى الظاهر جقمق بالشراء، فأعتقه واستخدمه في جيشه، فانتهى أمره إلى أن أصبح في سنة ٨٧٢هـ أتابك العسكر للظاهر تمربغا الذي خلعه المماليكُ في السنة نفسها، وبايعوا "قايتباي" بالسلطنة، فتلقب بالملك الأشرف. وكانت مدته حافلة بالحروب، وسيرتُه من أطول السِّيَرِ. تعرضت البلاد في أيامه لأخطار خارجية، أشدها ابتداء العثمانيين ـ أصحاب القسطنطينية ـ محاولة احتلال حلب وما حولها، فأنفق أموالاً عظيمة على الجيوش كانت من العجائب التي لم يُسمع بمثلها في الإنفاق، وشُغِل بالعثمانيين، حتى إن صاحب الأندلس استغاث به لإعانته على دفع

الفرنج عن غرناطة، فاكتفى بالالتجاء إلى تهديدهم بواسطة القسيسين الذين في القدس، سلمًا دون قتال، فضاعت غرناطة وذهبت الأندلس.

كان الأشرف قايتباي متقشفًا مع عظم إنفاقه على الجيوش ــ كثير المطالعة، له اشتغال بالعلم، وفيه نزعة صوفية، كما كان شجاعًا عارفًا بأنواع الفروسية، مَهيبًا عاقلاً حكيمًا، إذا غضب لم يلبث أن تزول حِدّته. ترك كثيرًا من آثار العمران في مصر وأبرزها قلعة قايتباي بالاسكندرية والحجاز والشام والقدس، ولا يزال بعضها قائمًا إلى الآن. توفي بالقاهرة سنة ٩٠١ هـ ــ ١٤٩٦ م.

وقد قام السلطان قايتباى بهدم الباب الواقع في الجهة الشمالية الغربية للجامع الأزهر ، وشيده من جديد على ما هو عليه الآن، وأقام على يمينه مئذنة رشيقة من أجمل مآذن القاهرة، ثم قام السلطان قانصوه الغوري ببناء المئذنة ذات الرأسين، وهي أعلى مآذن الأزهر، وهي طراز فريد من المآذن يندر وجوده في العالم الإسلامي.

فى العصر العثمانى :

عندما انتهت دولة المماليك بدخول السلطان العثماني سليم الأول مصر؛ اهتم العثمانيون بالأزهر، وكان أبرز ما جرى في الأزهر في ذلك العصر حدثين مهمين:

الأول: في سنة ١١٦١ هجرية/١٧٤٨ ميلادية، حيث تم تثبيت عدة مزاول لمعرفة المواقيت ووضع إحداها في ركن صحن الأزهر على يسار الداخل.

الثانى : أن أكبر عمارة أجريت للجامع الأزهر هي ما قام بها "عبد الرحمن بن كتخدا" سنة (١١٦٧ هـ = ١٧٥٣م) وكان مولعًا بالبناء والتشييد، فأضاف إلى رواق القبلة مقصورة جديدة للصلاة يفصل بينها وبين المقصورة الأصلية دعائم من الحجر، وترتفع عنها ثلاث درجات، وبها ثلاثة محاريب، وأنشأ من الناحية الشمالية الغربية المطلة حاليًا على ميدان الأزهر بابًا كبيرًا، يتكون من بابين متجاورين، عُرف باسم باب المزينين، كما استحدث باباً جديدًا يسمى باب الصعايدة وأنشأ بجواره مئذنة لا تزال قائمة حتى الآن، ويؤدي هذا الباب إلى رواق الصعايدة أشهر أروقة الأزهر.

وقد ظل الأزهر عامرًا بالدروس والعلم فكانت أروقته تضم طلابًا من شتى أرجاء المعمورة، ومن هذه الأروقة: رواق السودانية، ورواق المغاربة، ورواق الجبرت وكان خاصاً بالطلاب القادمين من الحبشة وإرتيريا والصومال، ورواق البرنو وكان يضم الطلاب القادمين من السنغال ونيجيريا وغينيا وغانا، ورواق تشاد، ورواق النوبة، ورواق اليمن، ورواق الشام، ورواق إندونيسيا، ورواق الهند، ورواق الحرمين، ورواق الأفغان.

وفي عهد أسرة محمد علي عني الخديوي عباس حلمي الثاني بالأزهر، فجدد المدرسة الطيبرسية، وأنشأ لها بابًا من الخارج، وأضاف إلى أروقة الأزهر رواقًا جديدًا هو الرواق العباسي نسبة إليه، وهو أحدث الأروقة وأكبرها، وافتتح في (شوال ١٣١٥ هـ = يناير ١٨٩٧م).

العثمانيون يؤسسون للمشيخة الرسمية :

وظل اللقب خاليا من أي مضمون وظيفي حتى قامت الدولة العثمانية، وأصبح منصبا رسميا، وكان يطلق على شيخ الإسلام أول الأمر "مفتي العاصمة"، وأحيانا "المفتي الأكبر"، ويعتقد أن السلطان محمد الفاتح هو أول من استحدث لقب شيخ الإسلام في تاريخ الدولة العثمانية بعد أن فتح القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية، ونقل عاصمة بلاده إليها وصارت تعرف بإستانبول.

وتمتع شيخ الإسلام في الدولة العثمانية بمركز مرموق للغاية، فهو رئيس هيئة العلماء، ويتقدم في البروتوكول العثماني على الصدر الأعظم (رئيس الوزراء). فعند ذهابه لمقابلة السلطان يخف السلطان لاستقباله متقدما سبع خطوات، ويُسمَح للشيخ بتقبيل كتفه، على حين لم يكن يتقدم لاستقبال الصدر الأعظم والوزراء أكثر من ثلاث خطوات، ولا يُسمَح للصدر الأعظم إلا بلثم ذيل ثوبه.

وكان السلطان العثماني هو الذي يتولى اختيار شيخ الإسلام من بين كبار رجال القضاء والمفتين، ويصدر فرمانا سلطانيا بتعيينه في هذا المنصب، وكانت الدولة تخصص له أحد كبار ضباط القصر السلطاني لمساعدته في ارتداء ملابس التشريفة.

وكان الصدر الأعظم والوزراء – وفي بعض الأحيان السلطان نفسه – يلتمسون رأيه في بعض المسائل المهمة، كما كانوا يعرضون عليه

مشروعات القوانين الوضعية قبل إقرارها بصفة نهائية، ويطلبون منه الرأي في مدى مطابقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية.

وعلى الرغم من كون شيوخ الإسلام يُعيَّنون من قبل السلطان بفرمان منه، فإن معظمهم لم يكونوا أداة لينة في أيدي السلاطين يتصرفون بها كيف شاءوا، وكانت فتواهم ذات شأن كبير في سياسة الدولة، فكان السلطان العثماني لا يقدم على حرب دون أن يستصدر من شيخ الإسلام فتوى يقرر فيها أن هذه الحرب لا تتعارض مع الدين، وأن لها أسبابها الشرعية التي تدعوا لقيامها، يعني كونها حربا عادلة.

وكانت فتاوى شيخ الإسلام ملزمة، ولا يستطيع السلطان أن يمسها من قريب أو من بعيد.

وحين حاول السلطان سليم الأول أن يعرض على رعاياه المسيحيين اختيار أمرين لا ثالث لهما، إما اعتناق الإسلام وإما القتل، وقف له شيخ الإسلام وأصدر فتوى تمنعه من التعرض للمسيحيين وتعطيهم الحق في ممارسة شعائرهم بحرية كاملة، وأن تتكفل الدولة بالمحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم، ما دام سلوكهم العام لا تشوبه شائبة.

وأُبلِغَت هذه الفتوى إلى البطريرك اليوناني في إستانبول بصفته رئيس أكبر ملة غير إسلامية في الدولة، واعتبر هذه الفتوى ميثاقا أو مستندا يحمي الرعايا من غير المسلمين من أي اضطهاد قد يتعرضون له. وقد أذعن السلطان سليم الأول لفتوى شيخ الإسلام.

ولا أدَلّ على مدى النفوذ الذي بلغه شيخ الإسلام من كونه الوحيد الذي له الحق في إصدار فتوى عزل السلطان، بناء على أنه انحرف عن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية أو أصيب بمرض عقلي لا يُرجَى شفاؤه. وقد تم عزل عدد من السلاطين العثمانيين بناء على فتوى شيخ الإسلام، مثل السلطان سليم الثالث، والسلطان عبد العزيز.

وعندما آلت السلطة في الدولة العثمانية إلى جماعة الاتحاد والترقي عقب انقلاب سنة ١٩٠٩م، حرص النظام الجديد على الانتقاص من سلطة شيخ الإسلام وسائر علماء المسلمين، وتجريدهم من اختصاصاتهم، ثم لم تلبث أن ألغيت وظيفة شيخ الإسلام مع إلغاء نظام السلطنة سنة ١٩٢٢م، وكان آخر من تولى هذا المنصب هو الشيخ مصطفى صبري الذي لجأ إلى القاهرة وعاش بها حتى توفي سنة ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.